potere al popolo!

حـزب العمـال
Parti des travailleurs
Workers Party

في 27 ديسمبر 2020

بيان مشترك.

يتابع حزب العمال (تونس) وحركة السلطة للشعب (إيطاليا) بانتباه شديد تطورات ملف النفايات التي دخلت تحت يافطة فضلات منزلية بينما هي تحمل موادا ضارّة وقاتلة للبشر وللطبيعة.

وقد تولت الشركة الإيطالية (SRA de Polla (Salerne المختصة في تجميع الفضلات، إرسال آلاف الأطنان من النفايات الضارّة التي تمنع القوانين التونسية دخولها إلى البلاد، طبقا للمعاهدات الدولية (معاهدات بال Bâle وباماكو)، وذلك على أساس عقد مشبوه أمضته مع الشركة التونسية SOREPLAST الحاصلة على ترخيص لفرز الفضلات ورسكلتها وتثمينها.

وخلال الصائفة، تفطن رجال القمارق التونسية، في إطار حملة مراقبة عادية إلى وجود مخالفة متعلقة بالرمز الديواني لطبيعة الفضلات المستوردة والمصنفة على أنها فضلات بلاستيكية والحقيقة أنها غير ذلك. ورغم التنبيه على الشركة المعنية ومطالبتها بإرجاع الشحنة من حيث أتت، إلا أنها تعنتت وواصلت الاستيراد الذي شمل 212 حاوية إضافية وصلت إلى ميناء سوسة محمّلة بالنفايات الضارّة. فقامت السلط القمرقية بحجز هذه الكمية الثانية التي كان من المفروض أن تتسلم الشركة التونسية مقابلها ما قيمته 150 دينار (ما يعادل 45 يورو) على الطن الواحد حسب العقد الممضى مع الشركة الإيطالية، على أن تبلغ الحمولة المورّدة 120 ألف طن يتم دفنها في تونس مقابل مبلغ جملي يساوي خمسة ملايين يورو. وفي يوم الثامن من جويلية، قررت السلطات الديوانية الحجز على هذه الشحنات على أن يتم إرجاعها من حيث أتت. لكنها مازالت إلى اليوم راسية في ميناء سوسة.

وبفضل الضغط الذي مارسته القوى السياسية والمدنية التقدمية، فتحت النيابة العمومية في تونس تحقيقا أدى إلى إيقاف عدد من المتورطين بمن فيهم وزير البيئة وإطارات عليا بوزارته . وفي الجهة المقابلة لم تقم السلطات القضائية الايطالية بما يفترضه الوضع رغم ضغط القوى التقدمية بمن فيها الناشطة صلب الجالية التونسية هناك، علما وان عديد التقارير تتحدث عن تورط أوساط متنفذة ومافيوزية في هذا الملف.

وضمن هذه الفضيحة، يبدو مريبا عدم ذكر مصالح مقاطعة "كامباني" الإيطالية التي أذنت بتصدير هذه النفايات الضارّة، في تجاهل لكل المواثيق الدولية. وهذا يطرح ضرورة الكشف عن الجهات الآمرة في إيطاليا أيضا، خاصة والجميع يعلم بنشاط الشبكات المتعفنة والإجرامية بخصوص التصرف في النفايات في هذه المقاطعة خصوصا والذي أضرّ بمساحات كبيرة مت الأراضي في إيطاليا ذاتها.

إن حزب العمال وحركة السلطة للشعب:

-يدينان تصدير هذه النفايات إلى تونس التي ظلت تعتبر مثلها مثل كل بلدان الجنوب مجرد مقبرة لنفايات وفضلات الدول والمؤسسات والمصانع الرأسمالية على حساب الطبيعة والبشر، فهذه الأوساط لا يهمها سوى الربح والربح الأقصى.
-يعتبران هذه العملية بمثابة جريمة ضد الإنسانية وشكل من أشكال العمل الإرهابي الموجه ضد المجتمع والطبيعة والذي يستهدف الحق في الحياة أصلاً.
- يهيبان بكل القوى التقدمية في البلدين بتنسيق المجهودات من أجل التصدي لمافيا التجارة والاقتصاد والتي تجد الغطاء والحصانة من قبل حكومات اليمين الرجعي في تونس وايطاليا. وفي هذا الصدد يحييان كل التحركات بما فيها رفع القضايا والتتبع القانوني للمتورطين في هذا الملف.

حزب العمال (تونس)

حركة السلطة للشعب (إيطاليا)